**غاية الديمقراطية**

**جدلية**

**نص السؤال : هل غاية الديمقراطية الحرية أو إقامة المساواة ؟**

**طرح المشكلة : يحتل مفهوم السلطة الصدارة في الصراعات السياسية وكذلك الفكر السياسي والفلسفي , نظرا لما لها من أهمية كبرى في تحديد مصير الشعوب, ولقد أخذت السلطة السياسية منذ بروزها في المجتمعات الأولى أشكالا مختلفة و وهذا ما دفع بالمفكرين في أنواع الأنظمة وفي أحسن نظام منها . ولقد حظي النظام الديمقراطي بالاهتمام الأوفر خاصة في العصر الحالي , والإشكال المطروح يتمثل في : هل غاية الديمقراطية الحرية أو إقامة المساواة ؟**

**محاولة حل المشكلة :**

**قبل الإجابة عن الإشكال المطروح لا بأس من تقديم تعريف موجز للديمقراطية .**

**الديمقراطية كلمة يونانية الأصل وهي مؤلفة من لفظين ديموس (demos) وتعني الشعب وكراتوس (kratein) وتعني الحكم والكلمة ككل تعني حكم الشعب.والديمقراطية عند اليونانيين هي ذلك النظام السياسي الذي يكون نابعا من إرادة الشعب ويصبح فيه هذا الأخير يحكم نفسه بنفسه ... وقد صنف كل من أفلاطون وأرسطو الديمقراطية ضمن الأنظمة الصالحة . وجدير بالذكر أن النظام الديمقراطي في العصر الحديث جاء كبديل للأنظمة الديكتاتورية التي تكون فيها السيادة لفرد واحد مصادرة بذلك كل حقوق الشعب في اختيار الحاكم وتسيير شؤون البلاد . غير أن المفكرين انقسموا إلى تيارين متعارضين ؛ التيار الليبرالي أي آمن بفكرة الحرية كغاية أساسية والتيار الاشتراكي الذي آمن بالمساواة كغاية أساسية لها.**

**عرض منطق الأطروحة : ( الموقف القائل أن الحرية هي الغاية الأساسية للديمقراطية )**

**يعتقد الاتجاه الليبرالي في الحرية كغاية أساسية للديمقراطية إذ أن هذه الأخيرة نظام يضمن الحريات المختلفة , إذ للمواطن الحق في الترشح للانتخابات رئاسية كانت أو نيابية أو محلية , وهي نظام يعطي الفرص لجميع المواطنين دون استثناء للممارسة حقوقهم السياسية , فالمواطن حر في اختيار ممثليه في تسيير شؤون الدولة عن طريق الانتخابات . كما يقوم هذا النظام على التعددية الحزبية أي : وجود أحزاب معارضة ووجود هذه الأخيرة إلى جانب حرية الصحافة يضمن الشفافية والوضوح في تسيير شؤون البلاد .تماما كما يضمن التنافس الحر في جميع المجالات دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي .**

**مناقشة : غير أن ملاحظة الواقع لا تؤكد هذه الادعاءات إذ لم نرى شعبا يحكم نفسه وحتى في المجتمع اليوناني فالديمقراطية عندهم لم تكن تعني كل أ فراد الشعب فالعبيد والغرباء والنساء لا يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية ومن الملاحظ كذلك في المجتمعات الغربية اليوم أن العدد الكبير من الشعب لاتتوفر فيهم شروط ممارسة الديمقراطية ذلك لأن الحرية الاقتصادية أدت إلى عدم توازن في الدخل , لأن الفرد الفقير في الدولة الديمقراطية , لا يستطيع أن يتمتع بحقوقه السياسية التي أعطيت له لأنه لامتلك حق الدعاية و الإشهار في الحملات الانتخابية ...حتى أن بعض الأفراد يبيعون أصواتهم باخس الأثمان**

**عرض نقيض الأطروحة : ( الموقف القائل أن المساواة هي الغاية الأساسية للديمقراطية )**

**إن منظري الايدولوجيا الاشتراكية يرون أن المساواة هي الغاية الأساسية للديمقراطية وان الديمقراطية الحقة لا تتمثل في التعددية الحزبية والتناوب على السلطة , بل هي مبدأ لتحسين الوضع الاجتماعي لكل أبناء المجتمع الواحد بالتساوي , حيث تسهر الدولة الممثلة فالحزب الحاكم في البلاد المنتخب من طرف الشعب – الحزب الطلائعي توزيع ثروات البلاد على الشعب توزيعا عادلا , وبما يسمح للمواطن الحصول على حقه في التعلم والعلاج و ا لعمل...**

**ويعتمد النظام السياسي الاشتراكي سياسة التسيير الأحادية أي سياسة الحزب الواحد . وحق المعارضة مكفول في إطار الرؤية الجماعية للشعب ويتم تجديد هياكل الحزب عن طريق المؤتمر العام للحزب في جلسات أحيانا عادية وأحيانا استثنائية كما يتولى الحزب تزكية شخص ويقدمه للشعب من اجل انتخابه كرئيس للدولة كما يتولى الحزب توزيع المناصب الحساسة في الدولة للإطارات النشطة في الحزب وهو من يتولى عزلهم أو ترقيتهم كما يتولى التشريع على غرار التسيير ويمارس كل السلطات ويسهر كل من الرئيس الجيش الإدارة على تنفيذ توجيهات الحزب وتعليماته باعتباره يمارس الحكم باسم الشعب فهو صاحب السيادة .**

**مناقشة : أما الديمقراطية الاجتماعية فقد أدت هي الأخرى إلى التعسف الدكتاتورية ذلك أن هذا النظام يحكم باسم الحزب والمعارضة السياسية في ظل هذا النظام مرفوضة إن وجدت تقمع في الداخل وتكون في الخارج .**

**التركيب :يعتقد البعض من المفكرين أن كل دعوة إلى الحرية في الديمقراطية السياسية تتضمن شكلا من إشكال المساواة , وكل دعوة إلى المساواة في الديمقراطية الاجتماعية تستلزم نوعا من التحرر وفي هذا قال ( لاكومب ) : " ... فالحرية التي تطالب بها الديمقراطية السياسية هي حرية الجميع , وليست حرية البعض , الأمر الذي يفترض وجود شكل من أشكال المساواة بين الناس ...و إن كل تقدم نحوى المساواة في الديمقراطيـة الاجتماعـية , باعتبارها إلغاء لبعض الامتيازات يحرر من ألم هذه الامتيازات بالنسبة للذي يعاني من وطأتها القياسية , لا بل إن لفكرة الحرية وفكرة المساواة منبعا واحدا من وجهة النظر المذهبية , فكلاهما ينحدر من أخلاق تتأسس على قيمة الشخص الإنساني ".**

**حل المشكلة:نستنتج من خلال ماسبق أن الديمقراطية من أهم و أكثر النظم السياسية تطبيقا في الواقع وذلك بالنظر إلى الأسس التي تقوم عليها . كما أن الاختلاف حول الغاية من الديمقراطية هو اختلاف مذهبي لا يلبث أن يزول إذا ما ارتكزت الديمقراطية على الحرية كأساس لها واتخذت من تحقيق العالة الاجتماعية الأفراد كغاية لها .**

**التسيير الاقتصادي**

**جدلية**

**نص السؤال : أيهما أصلح للتسيير الاقتصادي الحرية أو التوجيه ؟**

**طرح المشكلة : مما لاشك فيه إن العمل ظاهرة اجتماعية , وان كل مجتمع يحتوي عل ظواهر اقتصادية ,ولقد بنيت هذه الظواهر في العصر الحديث على مبادئ فكرية معينة . تجسدت من خلال النظام الاقتصادي الر أسمالي , والنظام الاقتصادي الاشتراكي .**

**ولقد اختلف المفكرون نتيجة تطبيق النظامين الر أسمالي و الاشتراكي وما لزم عنهما من نتائج و إلى تيارين متعارضين , يؤيد كل واحد منهما نظاما بعينه . والإشكال المطروح هو : إذا كانت الحرية هي مبدأ النظام الاقتصادي الر أسمالي , وكان النظام الاقتصادي الاشتراكي يسير وفق تدخل الدولة , فأيهما أصلح للتسيير الاقتصادي الحرية أو التوجيه ؟**

**محاولة حل المشكلة :**

**عرض منطق الأطروحة : الموقف القائل أن الحرية هي الأصلح للاقتصاد : تبنى هذا الطرح زعماء الفكر الرأسمالي ...ويعتبر الاقتصاد الحر امتداد للنظام الإقطاعي السائد في القرون الوسطى ، لكن بظهور الثورة الصناعية وخاصة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر ، تبلورت أفكار نظرية نظرت لهذا النظام . ويعد الفيلسوف الاقتصادي آدم سميث من أوائل دعاة هذا النظام معللا المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، معتقدا في المقابل أن الاقتصاد الحر هو النظام الوحيد القادر على تحقيق التطور و الرقي للمجتمعات .وذلك بالنظر إلى الأسباب التالية:**

**الملكية الفردية لوسائل الإنتاج: بوصفها أساس العمل ، وهي حق طبيعي ومشروع ، وعليه ينبغي أن تكون حرة ومطلقة ، حيث يمتلك الفرد ما يشاء و بالطرق التي يشاء عملا بشعار " آدم سميث " ( دعه يعمل دعه يمر) .**

***المنافسة الحرة* : إن حرية التملك من شأنها أن تخلق منافسة اقتصادية في المجتمع ، إذ تنشط الأفراد وتدفعهم إلى التسابق نحو التفوق في العمل و الإنتاج و بالتالي إلى الإبداع و بالتالي تكون حرية التنافس عامل أساسي في تنشيط السوق , الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج , وظهور رؤوس الأموال الضخمة التي يتطلب توظيفها الاستثمار المتزايد وهذا من شأنه أن يوسّع من دائرة الإنتاج , ويفتح مناصب عمل جديدة تمتص البطالة وتخلص الدولة من عبئ ومشقة ضمان العمل للمواطن , فيصير الاقتصاد في خدمة الشعب .**

**كما يفتح الاستثمار باب المنافسة بين المنتجين , وهذا ما يلزم عنه تحقيق الاكتفاء الذاتي في المنتجات دون الحاجة إلى الاستيراد . وهذا يؤدي إلى أن يستفيد المستهلك من تنوع المنتج , وجودته , إذ بإمكانه شراء البضاعة التي يرغب فيها والتي تناسب مع مستوى دخله .**

**قانون العرض و الطلب : إن الحياة الاقتصادية تسير حسب نظام طبيعي يتجاوز إرادة الإنسان ، أي تتحكم فيها قوانين ثابتة مماثلة للقوانين التي تتحكم في الحياة الطبيعية ، ومن هذه القوانين قانون العرض و الطلب و هو ينظم الاقتصاد في مجال الأسعار و الأجور طبقا لعلاقة طبيعية واضحة بين العرض و الطلب . فالأسعار تكون منخفضة إذا زاد العرض ، وترتفع إذا قل العرض و كذلك الأجور طبقا للعلاقة بين اليد العاملة المؤهلة و مناصب العمل .**

**مناقشة : لا أحد ينكر الإيجابيات التي حققها تطبيق هذا النظام ومنها تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتوفير الإنتاج كما و كيفا ، الازدهار و التقدم غير أن تطبيق مبدأ الحرية الفردية قد انعكس سلبا على المجتمع الأوربي في القرن 18 م إذ أفرز نظاما اجتماعيا طبقيا قوامه الظلم و الاستغلال كما أن مبدأ المنافسة الحرة أدى إلى تبديد القوى الإنتاجية و إفلاس المتنافسين ( المضاربين ) ناهيك عن تراكم الإنتاج وتضخمه وما يصاحبه من بطالة و أزمات اقتصادية ( أزمة 1929 ) . واعتماد الحرية الاقتصادية لا يعني سوى ممارسة الاستغلال على أتم صوره و في أوسع نطاق له ، فتضيع كرامة الإنسان التي لا تعود إلا بعودة تدخل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية ، و هذا ما نجد له سندا نظريا في النوع الثاني من الأنظمة الاقتصادية ( الاشتراكية ) .**

**عرض نقيض الأطروحة : الموقف القائل أن التوجيه هو الأصلح للاقتصاد : ظهر النظام الاقتصادي الاشتراكي كرد فعل على طغيان النظام الرأسمالي و ما صاحبه من ظلم و استغلال ، و يعد كارل ماركس "أبرز من نظروا لما أسماه بالاشتراكية الواقعية أو الاشتراكية العلمية التي لم ينادي بها ماركس كنظام موازي للرأسمالية بل كنقيض لها ، فهي نظام يجب أن يقوم على أنقاض الرأسمالية .حيث زعم في كتابه ( رأسمال ) أن الرأسمالية نظام قائم على التناقض الذي سيكون سببا في زوالها ( الرأسمالية تحمل بذور فنائها كما تحمل السحب المطر ) و يكمن التناقض في طبيعة العلاقة بين العمال و المالكين ، وهي علاقة قوامها الاستلاب ومن نتائجها ما اصطلح عليه " ماركس" فائض القيمة الذي سيكون من العوامل الحاسمة في نقل الاقتصاد من النظام الرأسمالي إلى الاشتراكي ويتم ذلك بـ :الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج : إيمانا بأن الناس سواء بسواء فلا بد أن يكون أن يكون المال ووسائل الإنتاج .. قدرا مشتركا بينهم ، تسهر الدولة على حمايتها مؤقتا إلى أن يصل المجتمع إلى المرحلة الشيوعية ، حيث لا أحد يملك ولا أحد يحكم ، لذا تصبح الملكية مشاعة .**

**تتولى الدولة تسير وتوجيه الاقتصاد أي : تتحكم كليا في إدارته داخليا وخارجيا وذلك من خلال اعتمادها سياسة التوازن الجهوري عبر أقاليم البلاد من اجل التوزيع المتوازن للمشاريع المختلفة بغية توفير مناصب العمل "القضاء على البطالة . كما تراعى الدولة في توجهها الاقتصادي عدم الإضرار بالإنتاج المحلى فتشرف الدولة بأجهزتها المتخصصة على استيراد المنتجات المكملة فقط وهذا ما يضمن التطور الاقتصادي . كما تدعم الدولة حاجيات المجتمع الأساسية من السلع .و اعتماد الدولة أسلوب مجانية الخدمات الحيوية في المجتمع مثل التعليم و الصحة ... وهذا ما يؤدي إلى تحقيق العدالة الاجتماعية –تحمي الدولة بواسطة تحديدها نوع المنتج وسعره وكذا أجهزة الرقابة التابعة لها القدرة الشرائية للمواطن فتتحقق العدالة فت الاستهلاك ويغلب على المجتمع النمطية الموحدة في أسلوب الحياة بدل التفاوت الاجتماعي**

**- التخطيط المركزي : وهو أسلوب في التنظيم يقوم على استخدام المواد على أفضل وجه ممكن و الهدف منه إيجاد تناسب بين الإنتاج و الاستهلاك حتى لا يبقى الفائض الذي من شأنه أن يؤدي إلى أمراض الرأسمالية . وعلى المستوى الخارجي تتولى الدولة تخطيط علاقاتها الاقتصادية مستقلا وسيدا بعيدا عن ضغط الملاك من الداخل لعدم وجودهم . و حسب كارل ماركس إرساء الاقتصاد على هذه المبادئ من شأنه إزالة التفاوت و الطبقية بين الأفراد فتسود العدالة الاجتماعية ويتحقق الازدهار الاقتصادي لأفراد الطبقة العاملة .**

**مناقشة : إن النظام الاقتصادي الاشتراكي ساعد على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع في الميادين الاقتصادية و الاجتماعية و ساعد أيضا على توفير الحاجيات الأساسية لأفراد المجتمع .**

**لكن مبدأ الحرية الجماعية انعكس سلبا على المبادرة الفردية في مختلف الميادين خاصة وأن الجزاء في الفعل بقدر الحاجة لا بقدر الجهد . وفي هذا معارضة للفطرة الإنسانية (حب التملك) من جهة و نفي للفوارق الفردية من جهة أخرى ، وللعدل كقيمة أخلاقية . كما أن تطبيق هذا النظام أدى إلى تفشي كثير من الأمراض الاجتماعية كالرشوة و البيروقراطية و التواكل ... و الطبقية فيه أسوأ من نظيرتها ووقوعه في أزمات كثيرة أدت إلى الإطاحة به .**

**التركيب : مما سبق عرضة يمكن القول أن لا الحرية المطلة التي أقام الرأسماليون عليها الاقتصاد ولا التوجيه المطلق الذي نادى به الاشتراكيون ن هما الأنسب والأصلح للنظام الاقتصادي بل يجب إقامة الاقتصاد على المبدأين معا . وهذا مانجده له سندا في الممارسة الاقتصادية في الإسلام إذ اقر الإسلام مبدأ الحرية الفردية ولكنها مقيدة بحدود الشريعة الإسلامية وأهمها الكسب المشروع ...**

**ولتحقيق العدالة الاجتماعية وهي غاية النظام الاشتراكي فرض الإسلام الزكاة وهي ركن من أركان الدين ... ولضمان جودة المنتج ربط الإيمان بإتقان العمل وهذا ما يظهر في الهدي النبوي : " من عمل عملا فليتقنه " . والى جانب الحرية المحدودة والمسئولة اقر الإسلام تدخل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية على غرار شؤون البلاد الأخرى , لكن هذا التدخل محدود ومضبوط( إقرار بيت مال المسلمين ) .**

**من هذا العرض الموجز تتبين الأساس الأخلاقي للممارسة الاقتصادية في الإسلام وهي أسس لم تراع في النظريتين السابقتين ولذلك بدا جليا تطرفهما الواضح في مقابل وسطية الحل الإسلامي وتكامله ( فهو وسط من وسط وخيار من خيار ) .**

**حل المشكلة : نستنتج من خلال ماسبق : إن مبدأ الحرية وحده وان كان ضروريا فهو غير كاف ولا الأصلح في مطلق الأحوال .**

**إن " التوجيه " " " " " " " " " " " "**

**إن الأصلح والأنسب للممارسة الاقتصادية هو اعتمادها المبدأين معا أي الحرية والتوجيه النسبيين**

**الديمقراطية والسياسة  
  
جدلية**

**نص السؤال : إلى أي مدى تجسد الديمقراطية كنظام حكم سياسي إرادة الشعب في المجال السياسي؟**

**طرح المشكلة :**

**يحتل مفهوم السلطة الصدارة في الصراعات السياسية وكذلك الفكر السياسي والفلسفي , نظرا لما لها من أهمية كبرى في تحديد مصير الشعوب, ولقد أخذت السلطة السياسية منذ بروزها في المجتمعات الأولى أشكالا مختلفة و وهذا ما دفع بالمفكرين في أنواع الأنظمة وفي أحسن نظام منها . ولقد حظي النظام الديمقراطي بالاهتمام الأوفر خاصة في العصر الحالي , والإشكال المطروح يتمثل في ماهي الديمقراطية ؟ وما هي الأسس التي تقوم عليها وما قيمتها كنظام حكم سياسي الأكثر تطبيقا في السياسة الداخلية للدولة ؟**

**التحليل :**

**الديمقراطية كلمة يونانية الأصل وهي مؤلفة من لفظين ديموس (demos) وتعني الشعب وكراتوس (kratein) وتعني الحكم والكلمة ككل تعني حكم الشعب.**

**والديمقراطية عند اليونانيين هي ذلك النظام السياسي الذي يكون نابعا من إرادة الشعب ويصبح فيه هذا الأخير يحكم نفسه بنفسه ... وقد صنف كل من أفلاطون وأرسطو الديمقراطية ضمن الأنظمة الصالحة .**

**وجدير بالذكر أن النظام الديمقراطي في العصر الحديث جاء كبديل للأنظمة الديكتاتورية ( التي تكون فيها السيادة لفرد واحد مصادرة بذلك كل حقوق الشعب في اختيار الحاكم وتسيير شؤون البلاد ) . ويقوم النظام الديمقراطي على أسس هامها : الكرامة الإنسانية , سيادة الشعب , الحرية والمساواة .**

**وللديمقراطية كنظام حكم سياسي – في عالمنا المعاصر – أشكال أهمها :**

**الديمقراطية السياسية : هي نظام يضمن الحريات المختلفة , إذ للمواطن الحق في الترشح للانتخابات رئاسية كانت أو نيابية أو محلية , وهي نظام يعطي الفرص لجميع المواطنين دون استثناء للممارسة حقوقهم السياسية , فالمواطن حر في اختيار ممثليه في تسيير شؤون الدولة عن طريق الانتخابات . كما يقوم هذا النظام على التعددية الحزبية أي : وجود أحزاب معارضة ووجود هذه الأخيرة إلى جانب حرية الصحافة يضمن الشفافية والوضوح في تسيير شؤون البلاد .تماما كما يضمن التنافس الحر في جميع المجالات دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي .**

**الديمقراطية الاجتماعية : إن منظري الايدولوجيا الاشتراكية يرون أن الديمقراطية الحقة لا تتمثل في التعددية الحزبية والتناوب على السلطة , بل هي مبدأ لتحسين الوضع الاجتماعي لكل أبناء المجتمع الواحد بالتساوي , حيث تسهر الدولة الممثلة فالحزب الحاكم في البلاد المنتخب من طرف الشعب – الحزب الطلائعي توزيع ثروات البلاد على الشعب توزيعا عادلا , وبما يسمح للمواطن الحصول على حقه في التعلم والعلاج و ا لعمل...**

**ويعتمد النظام السياسي الاشتراكي سياسة التسيير الأحادية أي سياسة الحزب الواحد . وحق المعارضة مكفول في إطار الرؤية الجماعية للشعب ويتم تجديد هياكل الحزب عن طريق المؤتمر العام للحزب في جلسات أحيانا عادية وأحيانا استثنائية كما يتولى الحزب تزكية شخص ويقدمه للشعب من اجل انتخابه كرئيس للدولة كما يتولى الحزب توزيع المناصب الحساسة في الدولة للإطارات النشطة في الحزب وهو من يتولى عزلهم أو ترقيتهم كما يتولى التشريع على غرار التسيير ويمارس كل السلطات ويسهر كل من الرئيس الجيش الإدارة على تنفيذ توجيهات الحزب وتعليماته باعتباره يمارس الحكم باسم الشعب فهو صاحب السيادة .**

**يظهر من خلال ما تقدم أن الديمقراطية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه ويتم ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وتقوم على دعامتين أساسيتين هما : الحرية والمساواة , غير أن ملاحظة الواقع لا تؤكد هذه الادعاءات إذ لم نرى شعبا يحكم نفسه وحتى في المجتمع اليوناني فالديمقراطية عندهم لم تكن تعني كل أ فراد الشعب فالعبيد والغرباء والنساء لا يسمح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية ومن الملاحظ كذلك في المجتمعات الغربية اليوم أن العدد الكبير من الشعب لاتتوفر فيهم شروط ممارسة الديمقراطية ذلك لأن الحرية الاقتصادية أدت إلى عدم توازن في الدخل , لأن الفرد الفقير في الدولة الديمقراطية , لا يستطيع أن يتمتع بحقوقه السياسية التي أعطيت له لأنه لامتلك حق الدعاية و الإشهار في الحملات الانتخابية ...حتى أن بعض الأفراد يبيعون أصواتهم باخس الأثمان .**

**أما الديمقراطية الاجتماعية فقد أدت هي الأخرى إلى التعسف الدكتاتورية ذلك أن هذا النظام يحكم باسم الحزب والمعارضة السياسية في ظل هذا النظام مرفوضة إن وجدت تقمع في الداخل وتكون في الخارج .**

**الخاتمة :**

**نستنج من خلال ما سبق تحليله**

**أن الديمقراطية كنظام حكم سياسي تقوم على مجموعة من الأسس تختلف باختلاف الاعتقادات الدينية , والمنهج الاقتصادي المتبع في كل بلد**

**العمل**

**جدلية**

**نص السؤال : إن للشغل أبعادا فما هي ؟**

**المقدمة :**

**التحليل**

**تطلق كلمة شغل في اللغة للدلالة على معنى الوظيفة والحرفة والصنعة ... أما من الناحية الاصطلاحية فإننا لا نجد للشغل تعريفا واجدا فقد عرفه**

**اوغست كونت " في قوله:( هو التغيير النافع للمحيط من طرف الإنسان ) . إن العمل يمتاز بكونه نشاط واع يتصف بالاستمرارية , ويختلف عن وعليه فالشغل فاعلية إنسانية إلزامية موجهة نحو تحقيق أثر نافع في الحياة .**

**وقد ذهب المفكرون مذاهب شتى في بيان طبيعة العمل والدافع إليه ( هل هو بيولوجي أم اجتماعي ؟ ) :**

**إن اليونان اعتبروا العمل مصدرا النقص والعبودية والانحطاط فهو شيء مخز وهولا يليق إلا بالعبيد كما أشار أرسطو . ورأى الروماني شيشرون : " انه من غير الممكن لي شيء نبيل أن يخرج من دكان أو ورشة " . .. وقد جاءت المسيحية مؤيدة لهذا الموقف واعتبرت العمل عقابا للإنسان في هذه الدنيا وهو نوع من أنواع التكفير عن الذنوب . ورفض الإسلام أن يكون العمل عنوانا للعبودية ...واعتبره وسيلة من وسائل التحرر , بل إن الغاية من العمل مرتبطة بغاية الوجود الإنساني التي من خلالها استحق الخلافة في الأرض .**

**ومهما يكن فقد بات من المؤكد انه لا سبيل إلى التحرر من الحتميات إلا بالعمل وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن للعمل أبعاد تظهر في قول**

**الأديب و المفكر فولتير : ( إن الشغل يبعد عن القلق و الحاجة و الرذيلة ) . و تفصيل ذلك هو الآتي :**

**البعد النفسي : كان الهدف من الشغل حتى مطلع القرن 20 م هو الوصول إلى أكبر مردود ممكن وبأقل التكاليف حيث نظر المفكر الاقتصادي فريدريك تايلور إلى الشغل نظرة آلية خالية من أي معنى نفسي أو إنساني ، إذ اعتبر العمال في المصانع مجرد آلات للإنتاج ، وهذا ما أثار فيما بعد علماء النفس ودفعهم إلى الاهتمام بالعامل على اعتبار أنه محور العمل و الإنتاج وهكذا ظهرت " سيكولوجية العمل " التي تبحث في أسباب الشغل الفزيولوجية و الاجتماعية و النفسية و آثارها على الشغل و الإنتاج ويظهر الأثر النفسي للشغل عند الإنسان الذي لا يعمل ،إذ أنه يشعر بالملل و القلق ويكون سريع الانفعال، وتكون شخصيته في مرآة ذاته مهتزة ،و البعض من الناس قد يصبح نتيجة هذا الفراغ عرضة إلى الأمراض النفسية.**

**و بالنظر إلى فاعلية العمل اعتبره الأطباء النفسانيين وسيلة من وسائل العلاج لأن ممارسة نشاط معين في نظرهم له تأثير على الجملة العصبية وهذا ما ينتج عنه التخفيف من حدة صراعاتهم ومعاناتهم وفي هذا قال الدكتور اليعقوبي في كتابه الوجيز في الفلسفة : ( ...وقد دلت التجارب على المصابين بالأمراض العقلية ، تخف اضطراباتهم عندما يقومون ببعض الأعمال القليلة ، مما يثبت أن العمل أحد دعائم الصحة العقلية ).**

**البعد الأخلاقي : لم ينظر الإنسان للشغل نظرة مادية فحسب ، بل نظر إليه نظرة معنوية واعتبره قيمة أخلاقية تحفظ كرامته و تصون عرضه لأن الذي لا يعمل كثيرا ما يسأل الناس قوت يومه وهذا إذلال له و إهدار لسمعته .ويذهب البعض إلى أبعد من سؤال الناس إلى السرعة و ألوان الكسب غير المشروع ويصبحون مصدر شر للناس .**

**إن الشغل دليل وعنوان الحرية الإنسانية ومسئوليته اتجاه نفسه وغيره ، وهذا ما جاء به الدين الإسلامي الحنيف إذ ورد في هدي النبي صلى الله عليه وسلم قوله : ( إن الله تعالى يمقت العبد الصحيح الفارغ) . وفي في حديث آخر ( من اكتسب قوته ولم يسأل الناس لم يعذبه يوم القيامة )**

**البعد الاجتماعي : إن حاجات الإنسان البيولوجية كثيرة ومتنوعة في مقابل محدودية إمكانياته وقصوره عن تحقيقها بمفرده . وهو ما فرض عليه التعاون مع غيره ومن ثمة أصبح الشغل ضرورة اجتماعية اقتضت تقسيم الأعمال و الأدوار في المجتمع . فالشغل إذا ليس مجرد نشاط فردي، بل هو نشاط اجتماعي يقوم على التعاون ويقوي العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وذلك بوصفه ظاهرة ملازمة للعمران البشري كما أكد ذلك عالم الاجتماع ابن خلدون**

**البعد الاقتصادي : البعد الاجتماعي للعمل يؤدي إلى تقسيم العملية الإنتاجية من طرف المجتمع يحول الشغل من الصورة البيولوجية المرتبطة بتلبية حاجيات الفرد إلى الصورة الاقتصادية المرتبطة بتلبية حاجيات الجماعة ، وتحقيق هذه الصورة إنما يتم حسب تنظيم اقتصادي لعملية الإنتاج و الاستهلاك وما يتوسطها من علاقات مختلفة بين العمال و أرباب العمل المنتجين و المستهلكين .**

**الخاتمة : إن الشغل هو احد الشروط الأساسية للوجود الإنساني فالإنسان حين يشتغل يؤثر على ذاته ويغير فيها تغيرا ويوجهها نحو إنسانية الإنسان وفي هذا قال مونييه : " يهدف كل عمل إلى أن يصنع في نفس الوقت إنسانا وشيئا " .**

**الاخلاق والاقتصاد الاسلامي**

**جدلية**

**نص المقال : إلى أي مدى تتدخل الأخلاق في بناء الاقتصاد الإسلامي ؟**

**المقدمة :**

**مما لا شك فيه أن العمل ظاهرة اجتماعية موجهة نحو تحقيق أثر نافع في الحياة . ولن يصل الإنسان إلى تحقيق هذه الغاية ما لم يستند ما يقوم به إلى مبادئ يستمد منها شرعيته والى أصول تضبط أموره , وتحدد معالمه الكبرى ولما كان الإنسان كائن أخلاقي كان لزاما أن تكون الأخلاق هي منبع العمل وغايته . ولا يمكن الحديث عن الأخلاق ودورها في تنظيم وبناء الحياة الاقتصادية دون الحديث عن الأخلاق التي دعا الإسلام إلى إرساء قواعد العمل والاقتصاد عليها . ومنه نتساءل : إلى أي حد تساهم الأخلاق في بناء الاقتصاد الإسلامي ؟**

**التحليل :**

**قبل بيان دور الأخلاق في بناء الحياة الاقتصادية في الإسلام لابد من الوقوف عند نظرة الإسلام للعمل .**

**لقد جعل الله الإنسان خليفة في الأرض مصداقا لقوله تعالى:(إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة ) من سورة البقرة -رقم30- ، وهذه الخلافة قائمة على السعي و العمل واكتساب الرزق بالطرق الشرعية ، ولقد حث القرآن على العمل و بين أنه ذو قيمة عظيمة في حياة الإنسان ، قال تعالى :( وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله و المؤمنون ) و أكدت الأحاديث النبوية الشريفة على ضرورة العمل و طلب الرزق حتى لا يكون الفرد منا عالة على مجتمعه يتجرع آلام الذل و المهانة . و في هذا قال الرسول صل الله عليه وسلم :( اليد العليا خير و أحب عند الله من اليد السفلي ). وقد سما الإسلام بالعمل ، فلم يفرق بين أنواعه يدويا كان أو فكريا ، بل جعله في مرتبة العبادة ، وفي هذا خالف الإسلام نظرة الفلسفات القديمة إلى العمل اليدوي الذي جعلته عنوانا للعبودية و نوعا من التكفير عن الذنوب .**

**إن فلسفة الاقتصاد في الإسلام تنظر إلى الحياة نظرة أكثر شمولا وتعتني بالنواحي الإنسانية عناية خاصة . وقد تضمنت هذه الفلسفة خلافا للفلسفات الاقتصادية المعاصرة مبادئ عامة وقواعد لتنظيم الحياة الاقتصادية تنظيما أخلاقيا من أجل تحقيق حياة متوازنة لكل فرد في المجتمع ، ومن بين هذه المبادئ :**

**الملكية الفردية : فالمكية الخاصة في الإسلام مشروعة لكن ليست مطلقة كما هو الحال في الرأسمالية ، ولا مقيدة كما في الاشتراكية ، بل إنها محدودة بحدود الشريعة الإسلامية .ومن أدلة شرعيتها قوله تعالى :( …و إن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لا تَظلمون و لا تُظلمون ) البقرة – الآية 277- وقوله تعالى :( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ... ) البقرة – 186 - . وإقرار الإسلام الملكية الخاصة إنما هو مراعاة وتماشيا مع الفطرة الإنسانية المحبة للتملك لقوله تعالى : "و انه لحب الخير لشديد "**

**ولا يدخل في ملكية المسلم المال الذي لا يكون حلال ، كالمتاجرة في لحم الخنزير و الخمر ، وكذا المال الذي تكون طرق كسبه غير مشروعة كالربا والقمار . و الإسلام وهو يشرع الملكية الفردية وضع التدابير الوقائية التي تمنع قيام الملكية الظالمة ، كحرمة الإفساد في الأرض و طغيان بعض الناس فيستحلوا ما هو حرام وينفرد ثلة من الأقوياء على كل شيء ويحرموا الضعفاء من كل شيء ، ولتؤدي الملكية الخاصة وضيفتها الاجتماعية حرم الإسلام كنـز الأموال أو تبديدها أو استعمالها في غير موضعها فأقر الحجر.**

**الزكاة : وهي ركن من أركان الإسلام وهي فرض على الفرد المسلم ، ومن أدلة وجوبها قوله تعالى :( أقيموا الصلاة و أتوا الزكاة ) وقوله تعالى كذلك :( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها... ) الآية 103 التوبة . وهذه الفريضة لا تأخذ إلا من المسلمين ولا تصرف الالفقرائهم . وقد حدد الشارع الأموال التي تأخذ منها الزكاة وحدد مقدارها وكذلك من تصرف إليهم وهم الأصناف الثمانية الذين ورد ذكرهم في القرآن الكريم . ولقد كان للزكاة الأثر الواضح في محو الفقر وخاصة في عهد الخليفة الأموي ( عمر بن عبد العزيز ) , حيث كان بطاف بها في السواق على الدور فلم تجد من يأخذها . كما كان للزكاة لها أثر آخر تمثل في تطهير النفوس من الشح و البخل.**

**الملكية العامة : أذن الشارع للجماعة بالاشتراك في الانتفاع بالعين ، فلا نختص فرد بحيازتها دون آخر ، وهذا ما ورد في قوله الرسول عليه الصلاة و السلام : ( الناس شركاء في ثلاث :الماء و الكلأ و النار ) . وإقرار الإسلام للملكية الجماعية إنما يرمي إلى تحقيق أهداف منها : ضمان الانتفاع بالثروة انتفاعا عادلا . تأمين الحاجات الأساسية لجميع الأفراد ، وضمان استمرار حق المسلمين في الثروة**

**إن فلسفة الاقتصاد في الإسلام نظرت للحياة الاقتصادية نظرة أكثر شمولية واعتنت بالنواحي الإنسانية عناية خاصة , لقد تضمنت هذه الفلسفة وخلافا للفلسفات الاقتصادية المعاصرة مبادئ عامة وقواعد لتنظيم الحياة الاقتصادية تنظيما أخلاقيا من اجل تحقيق حياة متوازنة لكل فرد في المجتمع . وحماية المجتمع الإسلامي .**

**الخاتمة :**

**من خلال ما تقدم تتبين أن وهكذا تكون فلسفة الاقتصاد في الإسلام قد رسمت معالم حياة اقتصادية متكاملة تقوم على أسس أخلاقية وتجعل من الموارد الاقتصادية وسيلة لنمو الإنسان وتطوره وتحقيق سعادته .**